

في الأيام القليلة الماضية ثار جدل واسع بين كافة الأطياف السياسية بين مؤيد ومعارض للمعونة الأمريكية وإمكانية الاستغناء عنها لما تمثله من ضغط على القرار المصري الذي ظل موجهاً بفعالها لسنوات طويلة نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية سواء فيما يخص مغانمها في المنطقة العربية أو في سعيها الحسيس أحياناً والمتبجح أحيان أخرى لأمركة الثقافة المصرية أو تجنيسها بالصبغة البرونزية الباهتة.. مستغلة يدها العليا المانحة التي تتبنى في أجندتها قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية بعينها ربما تتعارض مع أصالة المواطن المصري وخصوصيته الثقافية والاجتماعية.. ووجهت تمويلاتها لمنظمات المجتمع المدني مستغلة في ذلك حالة والأمية الثقافية والسياسية التي تصيب الغالبية العظمى من مجالس إداراتها والتي دائماً ما يجردها للتمويل الأجنبي حاجة مجتمعاتها دون النظر لأي اعتبارات أخرى هم قد أسندوها برضى أو بغضب للحكومات القمعية التي نصبت نفسها عقلاً مدبراً لكل هذه المنظمات تمنع عنها ما تمنع وتسمح لها بما ترضى.. فضلاً عن تحكمها في علاقة مصر بجيرانها ولعل الزج بمصر في حرب الخليج في أوائل التسعينات من القرن السابق خير شاهد.. وهذا كله ما جعلني أتساءل اليوم ليس عن جدوى المعونة الأمريكية وحدها بل عن جدوى ١٨٠ جهة مانحة تعمل في مصر باستثناء المعونة اليابانية التي حصرت معونتها في مشروعات إنتاجية حقيقية

وغالبًا ما يأتي الدعم في صورة أجهزة ومعدات.. أما المعونة الألمانية والأمريكية على وجه الخصوص فلهم أجنداث خاصة ربما تكون مغايرة لسائر الجهات الممولة التي تستهدف فقط تواجدًا ملموسًا في النسيج العالمي أو هي محاولات للتواجد السياسي وإثبات الذات. فالمعونة الألمانية غير واضحة المعالم وغالبًا ما توجه لدعم الأنشطة الثقافية والحوار الديني في المجتمع المصري.. ذلك الحوار الذي لم يشهد توترًا كالذي شهده في السنوات الأخيرة الماضية ومنذ أن تدخلت هذه الهيئات في حواراتنا ومنذ أن أصبح الحوار في حاجة لتمويل كي يوجه ويفعل، أنها كارثة تمويل الحوارات ولا أدري إن كان هدف هذه المعونات تفعيل الحوارات بين الأديان والثقافات أم توجيه الحوارات لمنح لسنا بصدد رصدها الآن.. وردًا على المؤيدين للإبقاء على المعونة الأمريكية نساءل.. عن العوائد التنموية للمعونات الأجنبية على الإنسان المصري الذي بات في ظلها محملاً بمشكلات تتزايد يومًا بعد الآخر ولم يُرصد لها تغييرًا ملموسًا في حياته.. فما زلنا الأكثر في عمالة الأطفال والأكثر في تلوث البيئة والأعلى في معدلات البطالة والأدنى في معدلات التعليم والدولة العربية الأكثر انتشارًا وحدة للأمراض المستوطنة.. فأين ذهبت أموال المعونة الأمريكية طيلة السنوات الماضية وفيما خصصت؟ والحقيقة أن هذه المعونات برمتها كانت دربًا من الوهم أكله المصريون في قطع الكيك التي كانت تقدم لهم في الدورات التدريبية التي خصصتها المعونة لتطوير التعليم وأنفقت عليه أكثر من ٥٥ مليون جنيه مصري أنفقت جميعها على المؤتمرات والدورات التدريبية وكانت محصلاتها ارتفاع معدلات التسرب الدراسي لدرجة مرعبة عجزت الإدارة المصرية عن مواجهتها.. وجزء من المعونة خصص لرصد ظواهر اجتماعية مصرية ومحاوله الحد منها، وكانت القنبلة في جراب المعونة حيث فجرت هذه المعونات مشكلات أثرت على الاقتصاد المصري بشكل كبير فعندما كشفت المعونة عن ارتفاع معدلات عمالة الأطفال

بمصر تأثرت الصادرات المصرية وفرض على مصر عقوبات حالة إشراك الأطفال في أي منتج ولا ننسى صورة الطفل الذي يجني القطن ويده تنزف بالدماء والتي نشرتها المجلات الإسرائيلية وعلقت أسفل منها «المصريون يجنون القطن بدماء الأطفال» مما أثر على الصادرات المصرية بشكل يفوق حجم المعونات .. بالإضافة إلى المبالغ التي خصصت للحد من ظاهرة ختان الإناث عقب الصورة التي نشرتها المجلات الأمريكية عن ختان الإناث في مصر نقلاً عن مركز ابن خلدون والتي لعبت دورًا كبيرًا في تشويه الثقافة المصرية والإسلام ولا سيما في تعامله مع المرأة .. وما يؤخذ على المعونة الأمريكية رغبتها في إنشاء مؤسسات مدنية تابعة للإدارة الأمريكية ولعل المركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية الذي أنشأته الإدارة الأمريكية ورأسته سوزان مبارك خير شاهد على قبح الأجندة الأمريكية وسوء نواياها فقد خصص لهذا المركز عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ٢٥ مليون دولار أنفقت جميعها على الجمعيات الأهلية حديثة النشأة وكانت في صورة دورات تدريبية ودراسات وبحوث وأفلام تسجيلية قام بها غير متخصصين فأسهمت في تشويه الواقع المصري بأيدي مصرية رغبة منهم في استمرار التمويل وتقديم الدعم .. وعمومًا فإنني اطمئن الخائفين من قطع المعونة الأمريكية وأقول لهم اطمئنوا فلم تكن المعونة الأمريكية سوى كيك في بريك.

